العدد: 29

التاريخ: آب 2025

إعداد مديرية الدراسات الاقتصادية

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

المواكبة الاقتصادية

عالم مثقل بالمخاطر

قراءة نقدية في تقرير المخاطر العالمية 2025

المقدمة

مع مطلع عام 2025 أصدر المنتدى الاقتصادي العالمي النسخة العشرين من تقرير المخاطر العالمية1، كاشفًا عن لوحة دولية مضطربة تتشابك فيها الأزمات السياسية والبيئية مع التحديات التكنولوجية والاقتصادية. يرسم التقرير صورة عالم يزداد فيه عدم اليقين بوتيرة غير مسبوقة، مما يهدد مسارات التنمية والاستقرار على النطاق العالمي. وقد استند هذا الإصدار إلى استطلاع دولي شمل أكثر من 900 خبير عالمي، إضافةً إلى مسح شمل ما يزيد عن 11 ألفًا من قادة الأعمال في 121 دولة، وذلك لرصد المخاطر عبر ثلاثة آفاق زمنية: المدى الآني (عام 2025)، والقصير إلى المتوسط (حتى 2027)، والطويل الأجل (حتى 2035). يهدف التقرير إلى مساعدة الدول وصنّاع القرار على الموازنة بين معالجة الأزمات الراهنة والتركيز على الأولويات المستقبلية من خلال فهم طبيعة هذه المخاطر المتطورة.

القسم الأول – ملخص تقرير المخاطر العالمية 2025

1) المخاطر الآنية (2025–2026)

يُبرز التقرير أن الأخطار المباشرة خلال عامي 2025–2026 تتمحور حول **التوترات الجيوسياسية والمعلومات المضللة**. فقد برزت الصراعات المسلحة بين الدول كأخطر تهديد فوري لعام 2025، حيث صنّفها نحو ربع الخبراء المشاركين كأشد المخاطر إلحاحًا هذا العام (الشكل رقم 1). يرتبط هذا التصعيد بتفاقم النزاعات الدولية (مثل الحرب في أوكرانيا وحرب الكيان الإسرائيلي على غزة ولبنان والاضطرابات عامة في الشرق الأوسط وأفريقيا) وما جرّته من تداعيات إنسانية وأمنية. في المقابل، على المدى القصير (السنتين القادمتين) تتصدر **المعلومات المضللة** قائمة المخاطر للعام الثاني على التوالي (الشكل رقم 2)؛ إذ يرى الخبراء أن انتشار المحتوى الكاذب والمحرّف – لا سيما عبر المنصّات الرقمية وتقنيات الذكاء الاصطناعي – يقوّض الثقة المجتمعية ويؤجج الانقسامات السياسية، مما يعيق قدرة الحكومات والمجتمعات على الاستجابة الفعّالة للأزمات. إلى جانب ذلك، برزت **الظواهر المناخية المتطرفة** (كالعواصف والفيضانات وموجات الحر) ضمن أخطر المخاطر الآنية، مع تزايد وتيرة وحدّة هذه الكوارث ووضوح آثار تغيّر المناخ المباشرة. وينبّه التقرير أيضًا إلى تصاعد **الاستقطاب المجتمعي الداخلي** في العديد من الدول، حيث تتعمق الانقسامات السياسية والاجتماعية بشكل يهدد الاستقرار الداخلي ويضعف فعالية الحوكمة. وتشمل قائمة

* المواكبة الاقتصادية: تُعنى برصد أهم ما صدر من دراسات وبرامج وتقارير وتشريعات اقتصادية.

[1] Elsner, Mark; Atkinson, Grace; Zahidi, Saadia. Global Risks Report 2025. World Economic Forum, 15 January 2025. https://www.weforum.org/publications/global-risks-report-2025/

المخاطر الآنية أيضًا **الهجمات السيبرانية وأعمال الحرب الإلكترونية** التي تستغل توترات المشهد الدولي، إذ أصبحت البنى التحتية الرقمية والحيوية أهدافًا في خضم المواجهات الجيوسياسية.

يشير استطلاع الخبراء أيضاً إلى نظرة متشائمة تسود التوقعات حيال المستقبل القريب؛ فأكثر من نصف المشاركين يتوقعون حالة من عدم الاستقرار العالمي خلال العامين المقبلين. ويُعزى ذلك بحسب التقرير إلى تفكك التعاون الدولي واتساع رقعة الأزمات المتزامنة. ورغم تراجع حدّة بعض المخاطر الاقتصادية مؤخرًا (مثل التضخم الذي بدأ بالانحسار بعد أزمة تكلفة المعيشة 2022–2023)، فإن هذه المخاطر لم تختفِ تمامًا؛ فلا يزال هناك قلق من تباطؤ اقتصادي وارتفاع أعباء الديون العامة، مما قد يفرض ضغوطًا مالية تهدد استقرار الاقتصادات الناشئة. هذه الهشاشة الاقتصادية، إلى جانب تنامي النشاط الاقتصادي غير المشروع وتركيز الموارد الإستراتيجية في أيدي قلّة، كلها عوامل قد تفاقم الاضطرابات الداخلية وتقوّض الثقة في المؤسسات خلال المدى القريب.

الشكل رقم 1: المشهد العالمي الحالي للمخاطر

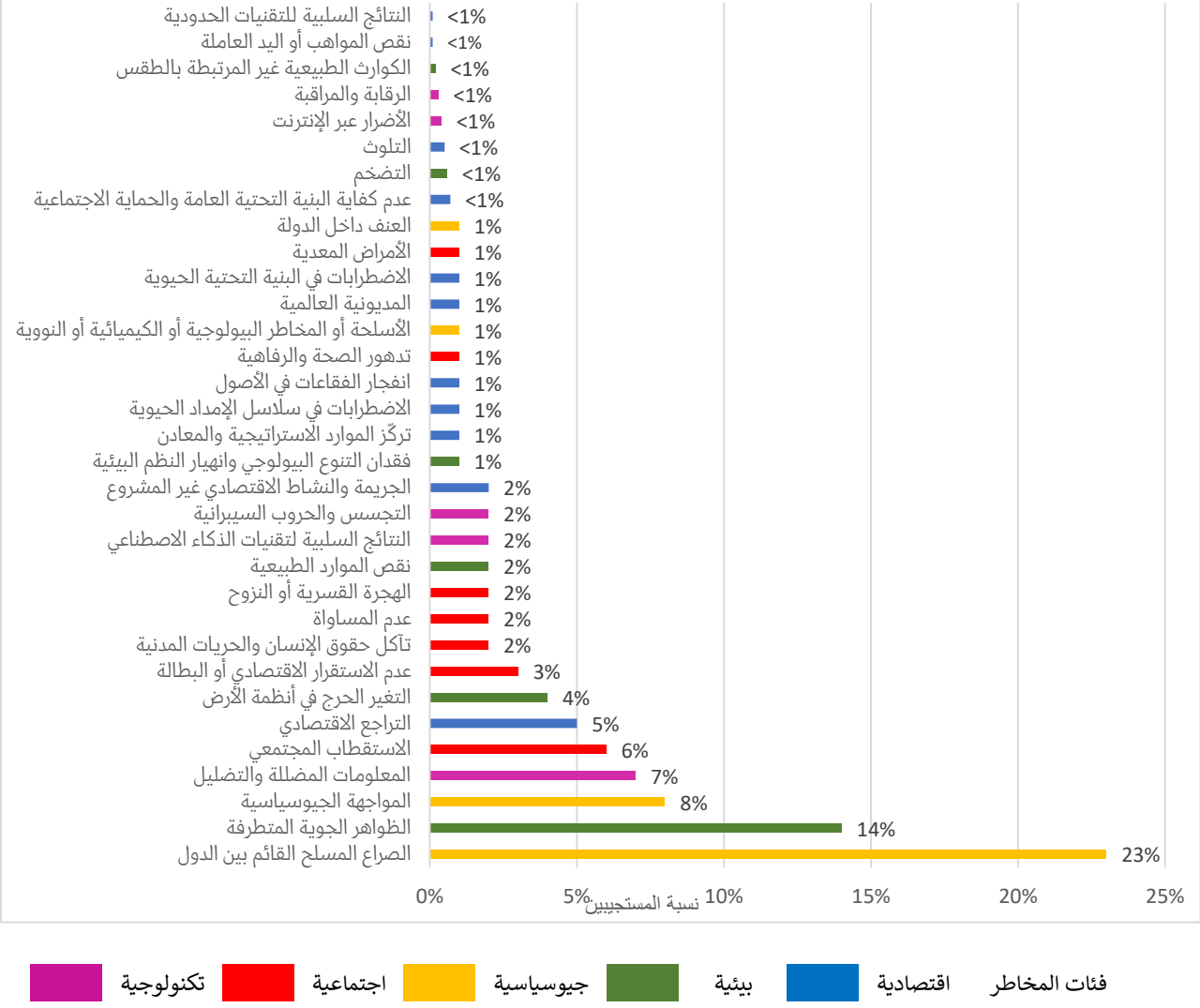

الشكل رقم 2: المخاطر العالمية مُصنّفة حسب شدتها على المديين القصير والطويل

	خلال عامين:
1	المعلومات المضللة والتضليل الإعلامي
2	الظواهر الطبيعية المتطرفة
3	الصراع المسلح القائم على الدول
4	الاستقطاب المجتمعي
5	التجسس والحرب السيبرانية
6	التلوث
7	عدم المساواة
8	الهجرة أو النزوح القسري
9	المواجهة الجيوسياسية
10	تآكل حقوق الإنسان و/أو الحريات المدنية

	خلال عشر سنوات:
1	الظواهر الطبيعية المتطرفة
2	فقدان التنوع البيولوجي وانهيار النظم البيئية
3	التغيرات الحاسمة في أنظمة الأرض
4	نقص الموارد الطبيعية
5	المعلومات المضللة والتضليل الإعلامي
6	النتائج السلبية لتقنيات الذكاء الاصطناعي
7	عدم المساواة
8	الاستقطاب المجتمعي
9	التجسس والحرب السيبرانية
10	التلوث

فئات المخاطر: اقتصادية، بيئية، جيوسياسية، اجتماعية، تكنولوجية

2) المخاطر طويلة الأجل (حتى 2035)

يقدّم تقرير 2025 نظرة مقلقة على المدى البعيد، إذ **تهيمن المخاطر البيئية** على أفق عام 2035. فبحسب الاستطلاع، تتصدر **الظواهر المناخية المتطرفة** –مثل موجات الحر والأعاصير والكوارث المناخية – قائمة المخاطر الأشد خطورة خلال العقد القادم للعام الثاني على التوالي (الشكل رقم 2). ويأتي **فقدان التنوع الحيوي وانهيار النظم البيئية** في المرتبة الثانية ضمن أخطر مخاطر العقد، مما يعكس تنامي القلق من الآثار الدائمة لتدهور البيئة وانقراض الأنواع الحية. كما تشمل القائمة حتى 2035 مخاطر بيئية أخرى، منها **التغيرات الحرجة في نظم الأرض** (كاشتداد اختلال المناخ ودورات المياه) و**شحّ الموارد الطبيعية** كالطاقة والمياه والمعادن. ويلفت التقرير إلى أن مشكلة **التلوث** لا تقل إلحاحًا، إذ برزت بين المخاطر الأعلى ترتيبًا في الأجلين القصير والطويل معًا – فقد جاءت سادس أخطر خطر في الأجل القصير – ما يعكس تنامي الإدراك بتأثير الملوثات المتنوعة على صحة الإنسان والنظم البيئية.

ورغم هيمنة القضايا البيئية على مشهد المخاطر المستقبلي، فإن التقرير ينبه أيضًا إلى بروز تحديات **تقنية ومجتمعية** على المدى الطويل. فعلى الصعيد التقني، يتوقع الخبراء تصاعد القلق حيال الآثار السلبية لتقنيات **الذكاء الاصطناعي** بحلول 2035؛ إذ لم تكن أخطار الذكاء الاصطناعي في طليعة مخاطر الوقت الحالي، لكنها قفزت إلى مراتب عليا ضمن تصنيف مخاطر العقد المقبل. فمع الانتشار السريع لتطبيقات الذكاء الاصطناعي وغياب الضوابط الكافية لها، قد تنشأ تهديدات أمنية وأخلاقية جديدة – بدءًا من تضليل معلوماتي واسع النطاق وصولًا إلى اضطرابات في سوق العمل. كذلك، يستمر خطر **المعلومات المضللة** في تلويث المشهد البعيد عبر بقائه عاملًا مزعزعًا للثقة والاستقرار السياسي حتى عام 2035. أما المخاطر **المجتمعية** مثل اللامساواة والاستقطاب الاجتماعي، فرغم تقلّص عددها النسبي في قائمة أهم مخاطر العقد القادم مقارنة بالمدى القصير، فإنها تظل حاضرة بقوة؛ إذ تستمر **عدم المساواة** و**الاستقطاب المجتمعي** ضمن المراكز العشرة الأولى للمخاطر بحلول 2035. ويُعدّ هذا تطورًا لافتًا يُبرز احتمال تحوّل التصدعات الاجتماعية إلى تحديات مزمنة تمتد على امتداد العقد المقبل، مما قد

يؤدي إلى دورات متكررة من عدم الاستقرار الداخلي والتوترات السياسية إذا لم تُعالج جذورها. ويحذّر التقرير من أن استمرار هذه الاتجاهات خلال العشرية القادمة سيجعل العالم مكانًا أشد اضطرابًا بحلول 2035، حيث توقع نحو ثلثي الخبراء أن يكون المشهد العالمي آنذاك **"عاصفًا" أو "هائجًا"** بفعل اشتداد المخاطر البيئية والتكنولوجية والمجتمعية.

3) ترابط المخاطر وأولويات المشهد العالمي

يؤكد تقرير المخاطر العالمية 2025 على أن المخاطر العالمية **مترابطة** بصورة وثيقة عبر المجالات البيئية والاقتصادية والتكنولوجية والجيوسياسية والاجتماعية (الشكل رقم 3). ويعرض التقرير خريطة لتشابك المخاطر تُبيّن أن بعض التهديدات تعمل كمحاور مركزية تستثير بقية الأزمات. على سبيل المثال، يتضح أن **اللامساواة الاقتصادية** هي الخطر الأكثر ترابطًا بين جميع المخاطر؛ إذ ينظر إليها الخبراء بوصفها خطرًا محوريًا يُشعل مخاطر أخرى ويتأثر بها في الوقت نفسه. فارتفاع التفاوت الاجتماعي بشكل كبير يضعف الثقة العامة ويقوّض الشعور بالقيم المشتركة، مما يمهّد التربة لاضطرابات سياسية ومجتمعية. وقد أشار التقرير إلى أن **الاستقطاب المجتمعي** و**الهجرة القسرية واسعة النطاق** و**تآكل حقوق الإنسان** كلها مخاطر اجتماعية اندرجت ضمن المراكز العشرة الأولى قصيرة الأجل، ما يدل على هشاشة الاستقرار المجتمعي الراهنة. ورغم تراجع بروز بعض هذه القضايا في ترتيب المخاطر طويلة الأجل، فإن كلاً من الاستقطاب واللامساواة يظلّان ضمن أخطر التهديدات في أفق 2035، مما ينبّه إلى صعوبة ترميم النسيج الاجتماعي سريعًا حتى لو انخفضت حدّة أزمات أخرى.

من جانب آخر، تظهر المخاطر **الاقتصادية والتكنولوجية** هي الأخرى مترابطة بعمق مع المخاطر الاجتماعية والبيئية. فقد تسببت أزمة **تكلفة المعيشة والتضخم** بعد عام 2022 في تفاقم فجوة اللامساواة عالميًا، حيث بيّن المشاركون أن الركود الاقتصادي وارتفاع الأسعار وأعباء الديون هي من أبرز العوامل التي تؤجج اللامساواة حاليًا. يوضح ذلك كيف يمكن لعوامل اقتصادية أن تشعل اضطرابات اجتماعية (مثل ارتفاع معدلات الفقر والبطالة) فتقود إلى اضطرابات سياسية أو موجات هجرة جماعية. وبالمثل، يتطرّق التقرير إلى دور **التكنولوجيا** في تأجيج الانقسامات: فالتقدم السريع في مجالات كالذكاء الاصطناعي والاتصالات عزّز القدرة على نشر المعلومات الزائفة وتأليب الرأي العام، مما جعل خطر التضليل المعلوماتي عاملًا مُضاعِفًا لبقية المخاطر – من الصراع المسلح إلى تغير المناخ.

الشكل رقم 3: مشهد المخاطر العالمية - خريطة الترابط

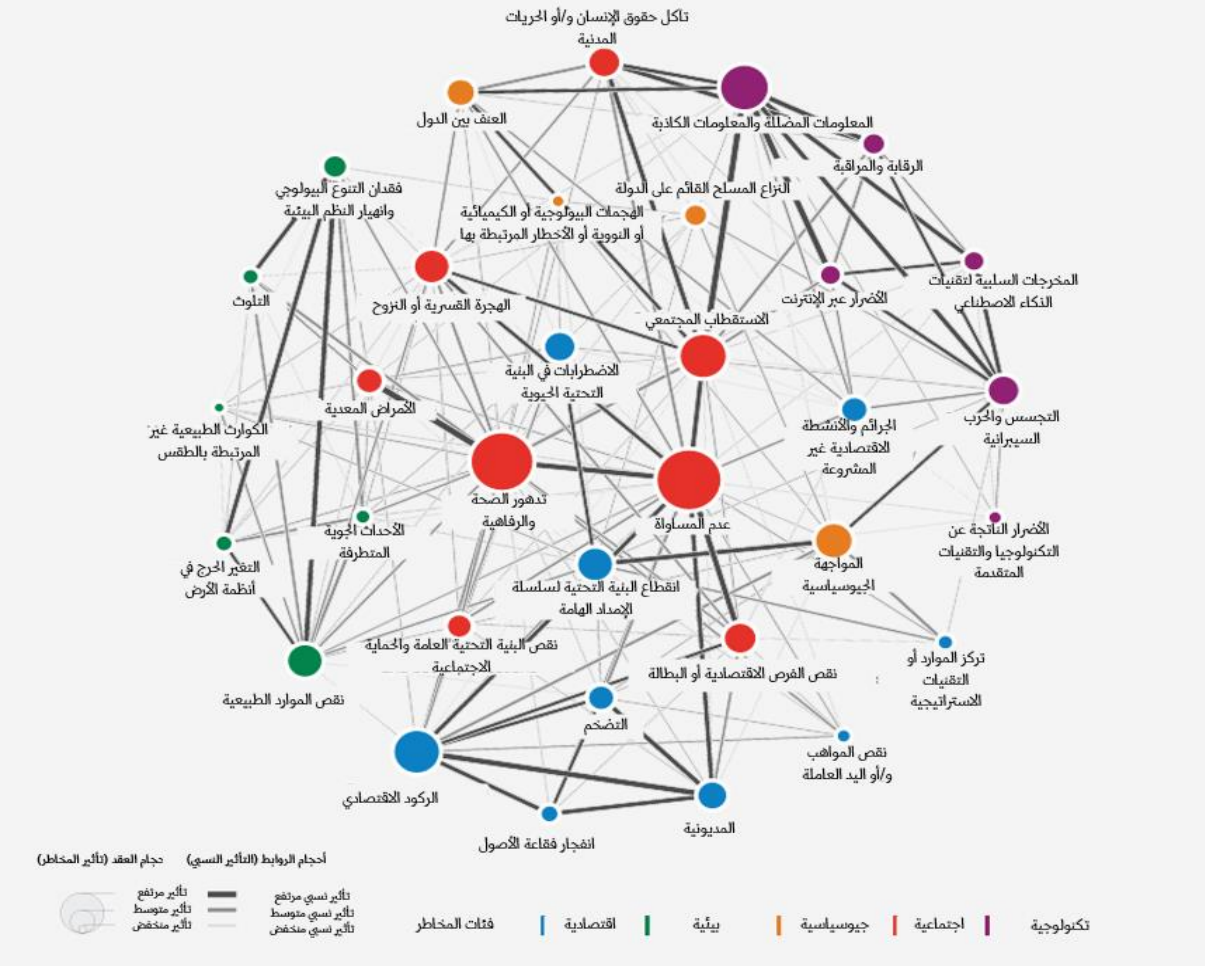

تُظهر خريطة ترابط المخاطر العالمية شبكة معقدة من العلاقات السببية **فالتغير المناخي** وما ينتج عنه من كوارث يغذيان انعدام الأمن الغذائي ويفجران موجات من الهجرة القسرية؛ و**الصراعات الجيوسياسية** تؤدي إلى أزمات اقتصادية (مثل الحروب التجارية أو تعطل سلاسل التوريد)؛ وهذه بدورها تفاقم **البطالة والفقر** في دول هشة، مما يعيد إنتاج **الاضطرابات الاجتماعية** في حلقة مفرغة. وبحسب التقرير، تعصف بالعالم أربع **قوى هيكلية كبرى** تؤطر مشهد المخاطر وتشرح هذا التشابك:

- **التسارع التكنولوجي:** تطور التقنيات أسرع من قدرة القواعد التنظيمية على ضبطها.
- **التغير المناخي:** يحوّل المخاطر البيئية إلى أزمات راهنة متكررة.
- **التحولات الجيوستراتيجية:** انتقال النظام الدولي نحو تعددية أقطاب متنافسة يضعف التعاون متعدد الأطراف.
- **الازدواج الديموغرافي:** شيخوخة سكانية متسارعة في الدول المتقدمة مقابل نمو شبابي وارتفاع البطالة في الدول النامية.

تُسهم هذه القوى في خلق بيئة عالمية تتسم بالتشرذم وتراجع التعاون الدولي؛ إذ يتوقع 64٪ من خبراء الاستطلاع أن يسود العالم خلال العقد المقبل نظام دولي مفكك متعدد الأقطاب، تتنافس فيه القوى الكبرى والإقليمية على وضع القواعد والمعايير. في ظل هذا الواقع، يحذّر التقرير من احتمال الوصول إلى نقطة حرجة يصبح معها الفشل في معالجة المخاطر بشكل جماعي سببًا في دوّامة تدهور عالمي؛ فتصاعد الأزمات دون تنسيق الاستجابات سيجعل الأضرار أشد انتشارًا وعابرّة للحدود. لذا يُحذّر التقرير على أن العقد الحالي حاسم ويتطلب تحركًا تعاونيًا عاجلًا على مستوى الدول والمؤسسات الدولية. ورغم أجواء الانقسام، يرى المنتدى الاقتصادي العالمي أنه **"لا خيار أمام القادة سوى إيجاد سبل للحوار والتعاون"** لتجنب الانزلاق نحو مستقبل أكثر اضطرابًا. فتعزيز الثقة المتبادلة وإصلاح آليات الحوكمة العالمية يعدّان من الأولويات التي يشير إليها التقرير لضمان مستقبل أكثر مرونة وشمولًا للجميع.

القسم الثاني – قراءة في مضمون وأبعاد تقارير المخاطر العالمية

1) في منهجية إعداد التقرير

أعدّ المنتدى الاقتصادي العالمي تقرير 2025 استنادًا إلى منهجية بحثية تجمع بين المسوح الكمية والتحليل النوعي. العمود الفقري للتقرير هو **استطلاع إدراك المخاطر العالمية** (Global Risks Perception Survey)الذي يجريه المنتدى سنويًا؛ وقد شارك في دورة 2024–2025 أكثر من 900 خبير ومختص من مختلف أنحاء العالم. شمِل هؤلاء الخبراء قيادات في قطاع الأعمال والحكومات والأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني، مما أتاح مزيجًا من وجهات النظر حول 33 خطرًا عالميًا تم تقييم احتمال حدوثها وتأثيرها عبر الآفاق الزمنية الثلاث المذكورة. أُجري هذا الاستطلاع خلال شهري سبتمبر وأكتوبر 2024، حيث طُلب من المشاركين ترتيب المخاطر وفق خطورتها المتوقعة حاليًا وعلى مدى سنتين وعشر سنوات. وإلى جانب ذلك، استعان التقرير بنتائج **استطلاع الرأي التنفيذي** (Executive Opinion Survey)الذي شمل آراء أكثر من 11,000 من قادة الأعمال في 121 اقتصادًا حول المخاطر الأشد تهديدًا في مناطقهم. يهدف دمج نتائج هذا الاستطلاع إلى إضافة بُعد جغرافي ومحلي على تحليل المخاطر، بحيث لا يقتصر التقييم على المنظور العالمي الكلي بل يشمل أيضًا ما يقلق مختلف المناطق حول العالم.

علاوة على المسوح، اعتمدت منهجية التقرير على دراسات تحليلية وورش عمل خبراء لتعميق فهم التشابك بين المخاطر وسبل معالجتها؛ فقد عُقدت جلسات نقاش ومراجعة موضوعية مع متخصصين لاستشراف السيناريوهات المستقبلية واستنباط المقاربات الكفيلة بتعزيز جاهزية العالم لمواجهة تلك التهديدات. جُمعت كل هذه المدخلات وصياغتها عبر فريق المنتدى للمخاطر العالمية بالتعاون مع شركاء معرفيين، مما يجعل التقرير أحد أهم الإصدارات السنوية التي توفر نظرة شاملة واستشرافية لوضع المخاطر الدولية وتوجهاتها.

جدير بالذكر أن تقرير المخاطر العالمية 2025 يندرج ضمن سلسلة بدأت عام 2006، وبالتالي فهو يُجري مقارنات تاريخية أيضًا. وهو يخلص إلى أن جميع المخاطر المُقيّمة تقريبًا تتفاقم على المدى الطويل مقارنة بالمدى القصير، ما يعني أن العالم أخفق حتى الآن في عكس مسار تصاعد المخاطر أو تخفيف حدّتها بمرور الوقت. هذا النهج القائم على البيانات والاستطلاعات أكسب التقرير مصداقية واسعة في الأوساط الدولية، لكنه – في الوقت ذاته – يجعله مرهونًا بخلفيات المشاركين وتوجهاتهم، كما سنناقش فيما يلي.

2) التحيّز البنيوي في تقارير المخاطر العالمية: تركيز على عالم الشمال وتهميش الجنوب

على الرغم من الطابع العالمي للتقرير، لكنه لا يخلو من تساؤلات حول شمولية التمثيل الجغرافي والاجتماعي في عملية إعداده. فمعظم الخبراء المشاركين في استطلاع المخاطر ونقاشاته ينتمون إلى دوائر صناع القرار والنخب المرتبطة بالمنتدى الاقتصادي العالمي، ما يعني ضمنيًا هيمنة منظور الدول الغنية والصناعية على تحديد أولويات المخاطر. وفي حين تبدو تقارير المخاطر العالمية السابقة محايدة وشاملة ظاهريًا، فإنها في الواقع تعكس **انحيازًا بنيويًا** نحو أولويات دول الشمال الصناعي. فهذه التقارير – رغم ادعائها استشراف " **أخطر التحديات التي تواجه البشرية** " – تسلّط الضوء أساسًا على المخاوف والاضطرابات التي تشغل دول الشمال الغنية وشركاتها، بينما تغفل أو تقلّل من شأن المخاطر المزمنة والهيكلية التي تُثقل كاهل دول الجنوب العالمي. ولا يبدو هذا التوجّه منفصلًا عن السياق التاريخي والاقتصادي للنظام العالمي؛ فقد خلّفت قرون الاستعمار ثم الهيمنة الاقتصادية الغربية تباينات عميقة بين الشمال والجنوب. إذ ورثت كثير من دول الجنوب عن حقبة الاستعمار نظمًا هرمية استبدادية تفتقر إلى المؤسسات الشاملة اللازمة للتنمية. وضمن هذا الواقع، أصبحت دول الشمال – الوريثة للقوى الاستعمارية – في موقع يمكّنها من **تحديد أجندة المخاطر العالمية وصياغة سردية "الحلول" بمعزل عن جذور المشكلات.** فيما يلي سنناقش كيفية تجلّي هذا التحيز البنيوي في تقارير المخاطر العالمية، بدءًا من هيمنة الغرب على الاقتصاد العالمي وأنماط الاستهلاك، مرورًا بدوره في صناعة الأزمات وتصدير تبعاتها، ووصولًا إلى آليات الهيمنة الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية التي يستخدمها لترسيخ نفوذه – وانعكاس ذلك كله بشكل غير مباشر في لغة وتوصيات تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي.

3) هيمنة الغرب على الإنتاج والاستهلاك وسلاسل التوريد العالمية

يعكس الاقتصاد العالمي الراهن اختلالًا بنيويًا واضحًا في السيطرة على عمليّات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك؛ إذ تتمتع دول الشمال الصناعي وشركاتها العملاقة بالنصيب الأكبر من الموارد وسلاسل القيمة، بينما يظل الجنوب العالمي في موقع المورّد للمواد الخام واليد العاملة الرخيصة والسوق الاستهلاكية بشروط مجحفة. على سبيل المثال، تشير التقديرات إلى أن 20٪ فقط من سكان العالم – وهي الفئة التي تضم معظم الدول المتقدمة – مسؤولون عن استهلاك 80٪ من الموارد الطبيعية للكوكب. هذا النهم الاستهلاكي في دول الشمال الغنية، إلى جانب أنماط إنتاج كثيفة ومُلوِّثة، يعكس اختلالًا عميقًا في توزيع الثروة والموارد، ويؤدي إلى استنزاف القدرات البيئية عالميًا على حساب الدول الأفقر.

إلى جانب ذلك، تُحكم **الشركات متعددة الجنسيات** –ومعظمها يتخذ من الولايات المتحدة وأوروبا مقرًا – قبضتها على الجزء الأعظم من التجارة وسلاسل التوريد العالمية. تفيد دراسات بأن أكثر من 80٪ من تجارة العالم تتحكم بها هذه الشركات العملاقة، التي تعادل مبيعاتها السنوية نحو نصف الناتج المحلي الإجمالي العالمي. تقوم هذه السلاسل السلعية العالمية بربط مواقع الإنتاج في الجنوب (مصانع وحقول ومناجم في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية) بأسواق الاستهلاك النهائية وأرصدة الأرباح المتراكمة في المراكز الرئيسية لتلك الشركات في الشمال. وبهذا تضمن الدول الغنية وشركاتها استمرار تدفق المواد الخام والسلع الأولية من الجنوب بأبخس الأثمان، واستحواذ القيمة المضافة والأرباح نحو خزائنها المالية. ولا تقتصر الهيمنة الغربية على معدلات الاستهلاك والتجارة فحسب، بل تمتد إلى السيطرة على الموارد الطبيعية والبشرية والجغرافيا الاستراتيجية في دول الجنوب

عبر شبكات معقدة من الاستثمارات والاتفاقيات التي تكفل امتلاك الشركات الغربية أو حلفائها المحليين حقوق استخراج هذه الموارد واستغلالها. وغالبًا ما تُستغل الموارد ضمن علاقات اقتصادية غير متكافئة تُبقي دول الجنوب أسيرة دائرة تصدير المواد الخام واستيراد السلع المصنعة. وقد وُصفت هذه العلاقات أحيانًا بأنها شكل من **الاستعمار الجديد**، حيث تستمر المستعمرات السابقة في تبعاتها الاقتصادية وإن بشكل غير رسمي. وبينما تحقق الشركات العالمية أرباحًا طائلة من سلاسل التوريد الممتدة عبر القارات، يبقى الجانب الأكبر من القيمة المضافة لهذه العملية محصورًا في المراكز المالية والتكنولوجية بالشمال. وهكذا يتكرّس وضع يصبح معه الجنوب العالمي **مصنعًا للعالم** دون أن يجني سوى الفتات من ثمار العولمة الاقتصادية، في حين تنعم دول الشمال بوفرة السلع ورخص أسعارها على حساب بيئة الجنوب وعماله.

4) صناعة الأزمات العالمية وتصدير تبعاتها إلى الجنوب

ترافقت هيمنة الغرب على الاقتصاد العالمي تاريخيًا مع دور فعّال له في صناعة العديد من الأزمات العالمية أو تفاقمها، ثم نقل كلفتها وتبعاتها الأشد إلى دول ومجتمعات الجنوب. فعلى الصعيد البيئي، قادت دول الشمال الثورة الصناعية والتطوير التكنولوجي على مدى القرنين الماضيين، ما أدى إلى إطلاق غالبية انبعاثات الكربون التاريخية في الغلاف الجوي. وتشير التحليلات المنشورة في The Lancet Planetary Health إلى أن الولايات المتحدة كانت مسؤولة عن نحو 40٪ من الانبعاثات الزائدة من ثاني أكسيد الكربون حتى عام 2015، فيما استحوذ الاتحاد الأوروبي (EU-28) على 29٪، وبلغ مجموع دول مجموعة السبع (G8) حوالي 85٪، وغطّت الدول الصناعية نسبة 90٪، بينما سجّل الشمال العالمي إجمالي يقارب 92٪ من هذه الانبعاثات الزائدة.[2] وهذه نسبة هائلة بكل المقاييس، نتيجة ما راكمته من نشاط صناعي كثيف معتمد على الوقود الأحفوري منذ القرن التاسع عشر. ومع ذلك، كثيرًا ما نجد هذه الدول نفسها تعظ الآخرين بضرورة خفض الانبعاثات عبر مبادرات مناخية عالمية تبدو حسن النيّة لكنها لا تخلو من التناقض. فبينما يضغط الغرب لتبنّي سياسات مناخية صارمة عالميًا (مثل التخلي عن الفحم أو حماية الغابات)، يغفل عن حقيقة أن نمط حياته ونموّه التاريخي هو الذي أسهم في المشكلة ابتداءً، وأن أشد تبعات تغيّر المناخ تتركّز في مجتمعات الجنوب الفقيرة التي تفتقر للموارد اللازمة للتكيف.

لقد شهدنا كوارث بيئية يتركّز أثرها في بلدان الجنوب: موجات جفاف وفيضانات وأعاصير غير مسبوقة ضربت أفريقيا وآسيا، مدمّرة سبل العيش ودافعةً إلى موجات نزوح داخلي وخارجي، بينما تمتلك دول الشمال الأغنى القدرة على بناء السدود والمنشآت الوقائية وتمويل خطط التكيف مع المناخ. بالإضافة الى ذلك، عمدت الدول والشركات الشمالية إلى **تصدير بصمتها الكربونية** بطرق ملتوية؛ فنقلت الصناعات الملوِّثة كثيفة الانبعاثات إلى دول الجنوب حيث القوانين البيئية أقل صرامة، واستغلّت أراضي تلك الدول في أنشطة تجارية تسببت في إزالة الغابات وزعزعة النظم البيئية المحلية. وبهذا، صنع الشمال الأزمة المناخية وصدّر آثارها، ثم احتكر سردية "الحل" عبر الدعوة إلى اقتصاد أخضر وخفض الانبعاثات عالميًا دون إقرار نصيب كل طرف من المسؤولية التاريخية.

وعلى الساحة الجيوسياسية والأمنية، لعبت القوى الغربية دورًا محوريًا في اندلاع الكثير من النزاعات وعدم الاستقرار في مناطق الجنوب – سواء بشكل مباشر عبر التدخلات العسكرية، أو غير مباشر عبر سياسات الحرب الباردة وتجارة

[2] Jason Hickel et al., "Quantifying national responsibility for climate breakdown: an equality-based attribution approach for carbon dioxide emissions in excess of the planetary boundary," The Lancet Planetary Health 4(9) https://www.thelancet.com/journals/lanplh/article/PIIS2542-5196(20)30196-0/fulltext

السلاح. فمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على سبيل المثال، ما زالت تعاني إرث تدخلات عسكرية غربية (حرب العراق **2003** نموذجًا) أو دعم لانقلابات وحروب أهلية بالوكالة إبّان الحرب الباردة. وقد أفضت هذه الصراعات المستمرة إلى موجات هائلة من اللجوء والنزوح القسري نحو دول الجوار وأوروبا، حتى غدا **النزوح القسري واسع النطاق** بحد ذاته أحد أبرز "المخاطر العالمية" وفق تقرير المنتدى لعام **2016**[3]. الجدير بالذكر أن تقرير المخاطر **2016** صنّف أزمة الهجرة القسرية آنذاك على أنها الخطر الأكثر احتمالًا للحدوث عالميًا – في إشارة واضحة إلى منظور شمالي يرى في تدفقات اللاجئين والمهاجرين تهديدًا متصدّرًا لقائمة المخاطر. وهذه الصياغة الأحادية والتي تخفي واقعًا مريرًا: نزاعات دامية في سوريا والعراق وأفغانستان وغيرها – بعضها نتيجة مباشرة لتدخلات عسكرية أو حروب بالوكالة غذّتها أسلحة دول الشمال – أفرزت ملايين المهجّرين، لتتحول معاناتهم هي نفسها إلى "مشكلة أمنية" تقلق الشمال. وهكذا يُختزل سبب الخطر في حركة الناس بدلًا من الحرب التي أجبرتهم على الحركة. يتبدّى هنا بوضوح كيف يصنع الغرب تلك الأزمات ثم يصدّر تبعاتها، من أزمة اللاجئين، إلى الإرهاب العابر للحدود الذي كثيرًا ما تكون جذوره في حروب أشعلتها وموّلتها وسلحتها دول الغرب بمناطق الجنوب عبر استغلال الفشل السياسي والمؤسساتي – ثم تظهر آثاره في الشمال على شكل هجمات أو تهديدات يتم الردّ عليها بخطط أمنية عالمية.

وفي المجال الاقتصادي، أنتجت الدول الصناعية أيضًا أزمات مالية وتكنولوجية صدّرت آثارها إلى العالم أجمع. فالأزمة المالية لعام **2008** مثلًا نشأت في قلب المنظومة المالية الغربية (الولايات المتحدة وأوروبا) نتيجة المضاربات وإخفاقات التنظيم المالي هناك، لكنها تسببت في ركود عالمي عميق كبح نمو الاقتصادات النامية وأوقعها في مشكلات ديون وتراجع استثمارات. ورغم أن جذور الأزمة تمثّلت في سياسات بنوك الشمال، فإن وصفات "الحل" كانت عالمية النطاق – برامج تقشف وإصلاحات هيكلية فُرضت على كثير من دول الجنوب عبر صندوق النقد الدولي ومؤسسات مالية أخرى، دون اعتبار كافٍ لتباين هشاشة الاقتصادات وتأثير تلك السياسات اجتماعيًا.

وعلى صعيد التكنولوجيا، نجد أن ابتكارات التقنيات الجديدة (كالذكاء الاصطناعي والثورة الرقمية) تتركز في الغرب، الذي يسارع إلى نشرها عالميًا وفرض إيقاعها على المجتمعات كافة. لكن عندما تنشأ مخاطر مثل تعطل البنية التحتية المعلوماتية أو هجمات إلكترونية أو طوفان المعلومات المضللة، تُطرح بوصفها تهديدات عالمية تستوجب تعبئة شاملة، بينما تتفاوت القدرات على المواجهة تفاوتًا جذريًا بين دول تملك بنية رقمية متقدمة وأخرى بالكاد تلبّي احتياجاتها الأساسية. الجدير بالذكر أن تقارير المخاطر خلال العقد الأخير بدأت بالفعل تحذر من مخاطر تقنية كالهجمات السيبرانية وانهيار البنية الرقمية، وصنّفتها ضمن الأخطار عالية الاحتمال، **وذلك بالتوازي مع اتساع اعتماد العالم – بما فيه الجنوب – على تقنيات يحتكر ناصيتها الغرب.** أي أن الشمال يصدّر تقنياته إلى الجميع، وعندما تنشأ عنها مشكلات أمنية أو اجتماعية، يُصنَّف الأمر على أنه "مخاطر عالمية" تستدعي حلولًا نمطية قد لا تراعي فجوة القدرات الرقمية والمعرفية بين الدول.

[3] World Economic Forum. What are the top global risks for 2016? January 14, 2016.https://www.weforum.org/stories/2016/01/what-are-the-top-global-risks-for-2016/#:~:text=The%20number%20one%20risk%20in,5th

5) أدوات الهيمنة الاقتصادية والمالية الغربية

لا يمكن فهم التحيز البنيوي في نظرة تقارير المخاطر العالمية من دون **التطرّق إلى شبكة الأدوات الاقتصادية والمالية التي تستخدمها دول الشمال لترسيخ هيمنتها على القرار والسيادة في دول الجنوب. فبعد حقبة الاستعمار العسكري المباشر، ابتكر الغرب أدوات أكثر تعقيدًا وفاعلية للتحكم بمصائر الأمم اقتصاديًا، وعلى رأسها منظومة الدَّين العالمي والمؤسسات المالية الدولية، إضافة إلى السيطرة على عملات الاحتياط والأسواق المالية. وقد انخرطت كثير من دول الجنوب منذ منتصف القرن العشرين في دوامة المديونية الخارجية لتمويل خطط التنمية أو سد عجز الموازنات، ولكن بشروط مجحفة وإملاءات جعلتها رهنًا للدائنين في الشمال. وتشير بيانات الأمم المتحدة[4] إلى أن الديون الخارجية للدول النامية قفزت إلى مستوى غير مسبوق بلغ 11.4 تريليون دولار في عام 2023 – أي أربعة أضعاف مستواها قبل عقدين – وأصبح أكثر من ثلثي هذا الدين متعذر السداد من دون إعادة هيكلة. والأخطر** أن خدمة هذه الديون تستنزف موارد الجنوب، فقد دفعت الدول النامية في 2023 وحدها نحو **847 مليار دولار** كفوائد على ديونها – ذهب معظمها **لدائنين من مصارف وصناديق استثمار غربية** – وبأسعار فائدة فادحة بلغت **ضعفين إلى أربعة أضعاف ما تدفعه الولايات المتحدة على ديونها، وستة إلى اثني عشر ضعف ما تدفعه ألمانيا**. وهكذا، تُنقل الثروة باستمرار من خزائن حكومات الجنوب المثقلة بالدين إلى مصارف الشمال الدائنة، مما يخلق آلية **إفقار هيكلي** تكبّل تلك الدول وتحدّ من سياساتها المستقلة. فلا عجب إذن أن حوالي **3.3 مليار إنسان** اليوم يعيشون في دول تخصّص للإنفاق على فوائد الديون قدرًا أكبر مما تنفقه على الصحة والتعليم مجتمعتين – وهي معادلة تنموية مختلّة تفاقم الهشاشة الاجتماعية وتراكم المخاطر المزمنة دون أن تحظى باهتمام مكافئ في تقارير "المخاطر العالمية."

وإلى جانب سلاح الديون، يفرض الغرب هيمنته عبر **بنية النظام المالي العالمي وهيكلية مؤسساته**. فصندوق النقد الدولي والبنك الدولي – بوصفهما ركيزتين لهذا النظام منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية – تقوم حوكمتهما على قواعد تصويتية تمنح الدول الغنية أفضلية تقريرية ساحقة. فعلى سبيل المثال، تمتلك الولايات المتحدة منفردةً حوالي 16.5٪ من قوة التصويت في صندوق النقد (بحكم حصتها في رأس المال)، وهي نسبة تمنحها فعليًا حق النقض (الفيتو) على القرارات الكبرى التي تتطلب أغلبية خاصة (85٪)[5]. كما تحتفظ كبرى دول أوروبا مجتمعةً بحصة وازنة تخوّلها تعطيل أي تعديل جوهري لا يتوافق مع مصالحها. في المقابل، تُهمَّش أصوات الجنوب بصورة صارخة؛ فمثلًا لا تملك عشرات الدول الأكثر تأثرًا بالتغير المناخي (حوالي 67 دولة من الجنوب) مجتمعةً سوى 6.7٪ من حقوق التصويت في صندوق النقد، رغم أنها تمثل 1.7 مليار نسمة ومن بين الأقل إسهامًا في الانبعاثات تاريخيًا. يعني هذا الخلل البنيوي في حوكمة المؤسسات المالية أن سياسات الإقراض وشروط برامج "الإصلاح" الاقتصادي تُصاغ وفق رؤى ورغبات واشنطن وبروكسل، مع تغليب استقرار الأسواق العالمية على اعتبارات العدالة الاجتماعية في الدول المدينة. لذا كثيرًا ما تأتي وصفات صندوق النقد موحّدة (خفض الإنفاق، تحرير الأسواق، الخصخصة...) بغض النظر

[4] UNCTAD. Debt crisis: Developing countries' external debt hits record $11.4 trillion. United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), March 17, 2025 https://unctad.org/news/debt-crisis-developing-countries-external-debt-hits-record-114-trillion#:~:text=alt%3D

[5] Timon Forster, Enough Voice for the Vulnerable? Why Climate-vulnerable Countries Need More Voting Power within the International Monetary Fund, Global Development Policy Center, Boston University, July 16, 2024. https://www.bu.edu/gdp/2024/07/16/enough-voice-for-the-vulnerable-why-climate-vulnerable-countries-need-more-voting-power-within-the-international-monetary-fund/#:~:text=United%20States%20holds%2017,account%20for%20less%20than%206

عن خصوصيات كل اقتصاد، مما يؤدي إلى ضغوط اجتماعية وتآكل في قدرة الدول النامية على توفير الخدمات الأساسية – وهي مخاطر مجتمعية حقيقية لا تلقى وزنًا كافيًا في تقييمات المخاطر العالمية.

ولا يتوقف النفوذ الاقتصادي للغرب عند المؤسسات المالية، بل يتجلّى أيضًا عبر هيمنة عملاته وأسواقه. فلا يزال الدولار الأمريكي يشكل العمود الفقري للنظام النقدي الدولي؛ وتشير أحدث البيانات إلى أن الدولار وحده يشكّل نحو **58٪ من احتياطيات النقد الأجنبي** المعلنة عالميًا، فضلًا عن هيمنة مماثلة على تسعير السلع الأساسية والفواتير التجارية. يُترجم ذلك إلى قوة سيادية تمكّن الولايات المتحدة من تسليح الدولار إن شاءت عبر العقوبات المالية والرقابة على التحويلات (نظرًا لسيطرتها على نظام سويفت SWIFT العالمي) مما يقيّد عمليًا سيادة الدول التي تتعرض لتلك العقوبات. ولا تملك معظم دول الجنوب عملات مقبولة عالميًا أو أسواقًا مالية عميقة، مما يضطرها إلى تبنّي الدولار أو اليورو كمخزون للقيمة ووسيط للتبادل في التجارة والتمويل. هذا الاعتماد يمنح الغرب أفضلية بنيوية، فواشنطن تستطيع طباعة الدولار وقت الأزمات وضخ السيولة لإنقاذ اقتصادها دون خشية انهيار عملتها، بينما تعجز دول الجنوب عن انتهاج سياسات توسعية مماثلة خوفًا من انهيار أسعار صرف عملاتها. أضف إلى ذلك أن اضطرابات الأسواق المالية في وول ستريت أو قرارات الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي برفع الفائدة تنتقل سريعًا إلى اقتصادات العالم كافة عبر موجات من تدفقات رؤوس الأموال أو هروبها، فتتعاظم تقلبات الأسواق الناشئة من دون أن تكون لتلك الدول كلمة في صنع القرار. إن البنية المالية الدولية نفسها مصممة بحيث تضمن استمرار مركزية الشمال وهيمنته؛ فحتى مع الحديث عن عالم اقتصادي "متعدد الأقطاب" يضعف التعاون الدولي في تقارير المخاطر العالمية مع صعود قوى ناشئة، تبقى **قواعد اللعبة** من حماية الملكية الفكرية إلى معايير البنوك المركزية مفصّلة وفق مقاييس الغرب ومصالحه.

6) الهيمنة العسكرية والتكنولوجية الغربية

على الصعيد الجيوسياسي، ترسّخ دول الشمال – وفي مقدّمها الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون – هيمنتها عبر تفوّق عسكري كاسح وتحالفات أمنية عالمية تضمن لها التفوق الاستراتيجي وحرية التدخل عند اللزوم. فلا تزال الولايات المتحدة مثلًا تحتفظ بأكبر شبكة انتشار عسكري عرفها التاريخ: حوالي 750 قاعدة عسكرية موزعة في 80 دولة على الأقل حول العالم، من ضمنها قواعد ضخمة في قلب الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا. وتفوق الميزانية العسكرية الأمريكية السنوية وحدها ما تنفقه الدول العشر التالية لها مجتمعةً على جيوشها – واقع يبرز مدى هيمنة القوة الصلبة الغربية. هذه القواعد العسكرية ليست مجرّد رموز للوجود العسكري، بل أدوات نفوذ سياسي تمكّن واشنطن من التأثير في قرارات الدول المضيفة وتوجهاتها الاستراتيجية، وتتيح لها القدرة على التدخل السريع حيثما ترى مصالحها مهددة. ويوازي ذلك انتشار تحالفات عسكرية تقودها أو تشارك فيها دول الشمال (مثل حلف الناتو والتحالفات الإقليمية عبر المحيط الهادئ)، مما يجعل الأمن الإقليمي في كثير من مناطق الجنوب مرتبطًا بمظلة الحماية الغربية وشروطها.

علاوةً على ذلك، يبرز احتكار الغرب لصناعة وتجارة السلاح كأداة هيمنة مزدوجة. فمن ناحية، يغذي النزاعات عبر تدفق الأسلحة إلى مناطق التوتر؛ ومن ناحية أخرى، يبقى هو المصدر شبه الوحيد للتسلح الذي تعتمد عليه دول

عديدة، ما يضع سياساتها الأمنية ضمن إطار مرسوم غربيًا. إذ تشير بيانات[6] مركز SIPRI إلى أن الولايات المتحدة وحدها كانت مسؤولة عن 43 ٪ من صادرات الأسلحة الرئيسية عالمياً خلال الفترة 2020–2024، تليها فرنسا بنسبة 9.6 ٪، لتشكل الكتلة الغربية — بما في ذلك حلفاء واشنطن الأوروبيين ودول الناتو — العمود الفقري لصناعة التسلّح العالمية. ويعزّز هذا الواقع اعتماد عدد كبير من دول الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا على هذا المعسكر كمصدر أساسي للعتاد العسكري. وقد مكّن هذا الاحتكار الغربي للسلاح من ممارسة نفوذ سياسي مباشر. فبوسع واشنطن مثلًا أن تقرّر وقف تسليح دولة ما أو تقييده لتحقيق ضغط سياسي (كما يحدث مع بعض دول الخيج)، وبإمكانها أيضًا ضمان تفوّق نوعي لحلفائها مقارنةً بخصومهم الإقليميين عبر التحكم بنوعية وكميات السلاح المباعة. وفي الوقت ذاته، يؤجج تدفق الأسلحة الغربية أتون الحروب الأهلية والإقليمية في الجنوب كما تُظهر صفقات التسليح خلال العقد الماضي، ثم تعود الدول الغربية لتصنّف تلك النزاعات ضمن **المخاطر العالمية (خطر الصراعات المسلحة وانعدام الاستقرار) دون أن تقرن ذلك بمسؤوليتها عن تأجيجها**.

وإلى جانب الأسلحة التقليدية، يحتكر الغرب إلى حد كبير مقاليد القوة النووية، فالولايات المتحدة وروسيا (أكبر قوتين نوويتين) تملكان معًا حوالي 90٪ من مخزون الأسلحة النووية في العالم، مما يمنحهما امتياز وضع قواعد اللعبة النووية. أما بقية الدول – خصوصًا في الجنوب – فيُمنع عليها امتلاك هذا السلاح بموجب معاهدة عدم الانتشار، ليبقى "نادي الكبار" النووي محصورًا بخمس دول دائمة العضوية في مجلس الأمن (جميعها دول شمالية أو حليفة لها) بالإضافة إلى قلة من الدول الأخرى. ورغم أن انتشار السلاح النووي بحد ذاته خطر عالمي، فإن هيمنة الشمال على التكنولوجيا النووية وتصنيعها تتيح له توظيف هذا الملف سياسيًا (كما يظهر في ازدواجية المعايير تجاه برامج بعض الدول وعلى رأسها الجمهورية الإسلامية في إيران) والحفاظ على ردعه الإستراتيجي الفائق.

على المستوى التكنولوجي، نجد صورة مشابهة للهيمنة عبر احتكار المعرفة والمنصات الرقمية والابتكار في يد بضعة مراكز بحثية وشركات عملاقة غربية. فقد شهد العقد الأخير صعودًا هائلًا لقوة شركات التكنولوجيا الكبرى مثل غوغل وأمازون وميتا (فيسبوك سابقًا) ومايكروسوفت وآبل، وجميعها أمريكية المنشأ والنفوذ العالمي، يليها عدد محدود من الشركات الصينية. هذه الشركات تسيطر على الكم الأكبر من البيانات العالمية، والبنية التحتية للإنترنت (مراكز البيانات الضخمة والحوسبة السحابية)، ومنصات التواصل الاجتماعي التي أضحت ساحات للنقاش العام عالميًا. وبذلك بات الغرب يمتلك عمليًا احتكارًا للبيانات والمعلومات وكيفية استخدامها – وهو مورد القرن الحادي والعشرين الأهم. فعلى سبيل المثال، يُطوَّر الذكاء الاصطناعي وتملك زمامه شركاتٌ ومختبرات في الولايات المتحدة وأوروبا بالدرجة الأولى، مما يجعل دول الجنوب مجرد مستهلك لهذه التقنيات دون قدرة حقيقية على منافسة إنتاجها أو التحكم بتدفقها. يترتب على هذا الواقع سيطرة غير مباشرة على مجالات كالإعلام والتوجهات الثقافية وحتى توجهات التصويت السياسي في دول أخرى عبر الخوارزميات والتطبيقات التي يطوّرها الشمال. وعندما يتحدث تقرير المخاطر العالمية عن **خطر المعلومات المضللة وعن مخاطر الذكاء الاصطناعي، فإنه يتحدث عن ظواهر نشأت وتضخمت عبر منصات أوجدها الشمال وتسيطر عليها شركاته**.

كذلك، يستغل الغرب نظم الملكية الفكرية العالمية لإدامة تفوّقه التقني. فمنظمة التجارة العالمية، عبر اتفاقية TRIPS، تحمي براءات الاختراع وحقوق المؤلف بشكل صارم؛ الأمر الذي يصب في مصلحة الدول المصدّرة

[6] Stockholm International Peace Research Institute, Trends in International Arms Transfers, 2024, March 2025: https://www.sipri.org/publications/2025/sipri-fact-sheets/trends-international-arms-transfers-2024

للتكنولوجيا والأدوية (وهي أساسًا غربية)، ويمنع نقل المعرفة بحرية إلى الدول النامية. خلال جائحة كورونا على سبيل المثال، عارضت دول غربية مثل بريطانيا وألمانيا وسويسرا لفترة طويلة مقترح التنازل المؤقت عن حقوق براءات اختراع لقاحات كوفيد-19، مما أسهم في استمرار فجوة التلقيح بين الشمال والجنوب ووصفه البعض بأنه **"فصل عنصري لقاحي"**. يبرز هذا المثال الحي كيف تُستخدم الملكية الفكرية وهي أداة نظامية، للحفاظ على اليد العليا للغرب في الصناعات الدوائية والتكنولوجية حتى أثناء أزمة عالمية. والأمر مشابه في صناعات أخرى، فمعظم براءات الاختراع المسجلة سنويًا تتركز في نحو عشر دول فقط، مما يعني أن الحلول التقنية للمشكلات العالمية هي ملكية خاصة لشركات في تلك الدول. ولأن التقارير العالمية للمخاطر تصدر عن منصة اقتصاد عالمي تهيمن عليه هذه القوى، فهي قلما تتناول بجدية إشكالية **احتكار التكنولوجيا أو فجوة المعرفة كخطر بذاته، رغم أنه عامل أساسي في تفاقم انعدام التكافؤ على المستوى العالمي.**

7) انحياز التقارير العالمية عبر اللغة الأحادية وتهميش الجنوب

في ضوء ما تقدم، يمكننا فهم التحيّز الخفي في صياغة تقارير المخاطر العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي وغيرها من التقارير التي تصف الواقع الدولي. فهذه التقارير تُعرَض بلغة تحليلية محايدة ظاهريًا، ولكنها واقعاً احادية الجانب وتصنّف المخاطر ضمن فئات اقتصادية وبيئية وجيوسياسية وتقنية واجتماعية، مع إحصاءات ورسوم بيانية مبنية على استطلاعات الخبراء. بيد أن القراءة المتأنية تكشف أن العدسة التي تنظر عبرها هذه التقارير مصممة وفق منظور عالمي موحّد تغلب عليه رؤية صانعي القرار في الدول الصناعية. إن النبرة التقنية والخطاب الموضوعي يُخفيان ضمنيًا الكثير من الافتراضات المنحازة. فقد وجدت دراسة[7] تحليلية شاملة لتقارير المخاطر (2006–2024) أن لغة التقارير باتت على نحو متزايد تكنوقراطية ونخبوية، تعالج المخاطر باعتبارها خللًا إداريًا قابلًا للإدارة، بدلًا من كونها أعراضًا لاختلالات هيكلية تستوجب تحولًا جذريًا.

هذه التقارير تبالغ في التركيز على الجوانب الاقتصادية للمخاطر، وتهمّش الأبعاد الاجتماعية والبيئية وتقلّل من شأن انعكاساتها على المنظومات الإيكولوجية. ونتيجة لذلك، يجري تصوير المخاطر العالمية في إطار مجزّأ يفتقر للترابط التاريخي – إطار يميل إلى منظور إداري مركزي متمحور حول الأعمال والأسواق. بمعنى آخر، تقدّم التقارير عالمًا من المخاطر كما لو كان قائمًا بذاته، دون الإقرار بأن هيمنة نمط إنتاج واستهلاك معيّن (النمط الغربي) هي ما يغذّي معظم هذه المخاطر.

فعلى سبيل المثال، حين تتناول التقارير خطر تغيّر المناخ، فهي تذكره كقضية بيئية تستدعي تحركًا جماعيًا، لكنها نادرًا ما تفصّل في مسؤولية الدول الغنية تاريخيًا عن تلك الأزمة أو في مظاهر انعدام العدالة المناخية بين الشمال والجنوب. كذلك تُدرج التقارير مخاطر مثل أزمات الديون أو عدم الاستقرار الاجتماعي في دول معينة دون ربطها بالنظام المالي العالمي أو بسياسات التقشف المفروضة خارجيًا، فتبدو المشكلة محلية لا ارتباط لها ببنية التبعية الاقتصادية. أما المخاطر التي تهم فعليًا دول الجنوب – كالفقر المدقع والأوبئة المتوطنة وضعف البنى التحتية الصحية والتعليمية – فغالبًا ما تندرج ضمن تصنيفات عريضة مثل "المخاطر الاجتماعية" دون حضور بارز في قائمة

[7] Delannoy, Louis; Busson, Mélis; Søgaard Jørgensen, Peter. *Multi-decadal analysis of major global risk assessments reveals consistent biases and low predictive capacity*. (March 2025) https://www.researchgate.net/publication/390012235_Multi-decadal_analysis_of_major_global_risk_assessments_reveals_consistent_biases_and_low_predictive_capacity

الأولويات. فعلى مدار إصدارات 2016 حتى 2025، هيمنت المخاطر البيئية والتقنية والجيوسياسية على قوائم أعلى المخاطر احتمالًا وتأثيرًا، مثل فشل سياسات المناخ، والكوارث الطبيعية، والهجمات السيبرانية، والصراعات بين الدول. في المقابل، لم يظهر خطر الفقر أو انعدام المساواة مثلًا ضمن المخاطر العشرة الأولى عالميًا، رغم أنه واقع يومي لمليارات البشر في الجنوب العالمي. صحيح أن تقارير حديثة مثل إصدار 2025 أصبحت تشير إلى التصدع الاجتماعي وتصاعد اللامساواة بوصفها عوامل مركزية في خريطة المخاطر، بل وصفت التفاوت في الثروة والدخل بأنه أكثر الأخطار ترابطًا مع غيره، يؤثر في توليد مخاطر أخرى ويتأثر بها. غير أن هذه الإشارة على أهميتها ترد في سياق تحليل التفاعلات بين المخاطر، دون أن تتحول إلى توصيات فعّالة تستهدف جذور اللامساواة العالمية. فاللغة تظل محايدة، تتحدث عن "اللامساواة" كظاهرة قائمة، وليس كنتاج لبنية اقتصاد عالمي مختلّة أو سياسات مفروضة.

ومن مظاهر الانحياز أيضًا آليات جمع البيانات وبناء المؤشرات التي يعتمدها المنتدى في هذه التقارير. إذ تُبنى النتائج على "استطلاع خبراء المخاطر العالمية" الذي يجمع آراء ما بين 700 إلى 1000 خبير سنويًا من مجالات مختلفة. ورغم وصف المنتدى لهم بأنهم خبراء عالميون، فإن تركيبة العينة تميل عادةً إلى كبار المسؤولين التنفيذيين في شركات متعددة الجنسيات ومستثمرين وصنّاع سياسات دوليين معظمهم من دول الشمال الغنية أو يعملون في مؤسسات ذات منظور عالمي موحّد. وبالتالي، تنعكس أولويات هذه الفئة فيما تعتبره "أهم الأخطار". على سبيل المثال، أظهرت نتائج استطلاع 2025 أن الصراع العسكري بين الدول قفز ليكون الخطر الأول قصير المدى وفق 23٪ من المستجيبين – ولا شك أن ذلك يُعزى مباشرةً إلى أحداث تهم العالم الغني حاليًا (كالحرب في أوكرانيا وتصاعد التوتر مع الصين والوضع في الشرق الأوسط). في حين أن مخاطر مثل أزمات الجوع أو انهيار الدول الهشة – وهي مخاوف حقيقية ماثلة في أجزاء من أفريقيا وآسيا – لم تحظَ بتصنيف متقدم لأنها ببساطة ليست على رأس أجندة الخبراء المشاركين في الاستطلاع. وبذلك، تُهمّش منهجية الاستطلاع صوت دول الجنوب بطريقة غير مباشرة. **فالمزارع الإفريقي الذي يواجه خطر تغيّر مواسم الأمطار، أو العامل الآسيوي المهدد بخسارة وظيفته نتيجة الأتمتة، لا يدخل صوته في حساب المخاطر العالمية إلا عبر تمثيل غير مباشر إن وُجد.**

أما فيما يتعلق بالتوصيات التي تقدمها تقارير المنتدى، فهي غالبًا توصيات عامة تدعو إلى تعزيز التعاون الدولي، وبناء المرونة في مواجهة المخاطر، وتحسين الحوكمة العالمية. ورغم أهمية هذه الدعوات من حيث المبدأ، فإنها تظل فضفاضة ولا تراعي اختلال موازين القوة بين الأطراف. فالدعوة إلى **"تعزيز التعاون متعدد الأطراف"** مثلًا قد تتجاهل أن المنتديات متعددة الأطراف الحالية نفسها – كالأمم المتحدة أو مجموعة العشرين – تعكس نفوذ الأقوياء أكثر مما تعكس احتياجات الضعفاء وقد تنحاز إليهم بشكل صارخ ما إذا تم معارضة مصالحهم (الإبادة الصهيونية في غزة على مرأى ومسمع منظمات حقوق الإنسان وحفظ السلام نموذجاً). كما أن مفهوم "بناء المرونة" كثيرًا ما يُطرح دون توفير التمويل الكافي أو نقل التكنولوجيا إلى البلدان التي تفتقر لمقومات الصمود. فعندما أوصى تقرير 2022 مثلًا بضرورة الاستثمار في البنى التحتية المرنة لمواجهة تغيّر المناخ والأوبئة، لم نجد تفصيلًا حول من سيموّل بناء السدود والمشافي في الدول الفقيرة الساحلية، وكيف سيتم تخفيف أعباء ديونها لتمكينها من تنفيذ هذه التوصيات. هنا أيضًا تبرز الانتقائية، فالتقرير يحذّر من أن العالم يتجه إلى **"عقد خطير "**من الأزمات المتداخلة ويدعو إلى عمل جماعي، لكنه يتفادى مخاطبة الدول الغنية مباشرةً بتحمّل مسؤوليات نوعية، سواء بضخ استثمارات مُنقذة في الجنوب أو بتغيير أنماط استهلاكها وإنتاجها الضارة. وبدلًا من ذلك، يجري التأكيد

على إجراءات كلية مثل تحسين التنسيق الدولي أو تطوير حوكمة التكنولوجيا؛ وهي أمور تبقى بعيدة عن معالجة جذور انعدام التوازن في النظام العالمي.

وخلاصة القول، تكشف قراءة تقارير المخاطر العالمية خلال العقد الأخير أنها تعيد إنتاج الواقع العالمي القائم بشكل مُجرّد وآحادي في آن، فتسهم في تطبيع هيمنة الشمال على السردية دون نقدها. فهي تشير إلى المخاطر البيئية والجيوسياسية والاقتصادية الكبرى، لكنها لا تسمي الفاعلين الرئيسيين وراء تلك المخاطر، ولا تصف التفاوت الصارخ بين من تسببوا بها تاريخيًا ومن يكابدون وطأتها اليوم. وبينما تتحدث التقارير عن تجزؤ العالم والانقسامات المجتمعية وسباق التسلح التقني، تغيب الإشارة إلى أن هذا التجزؤ هو نتيجة نظام صُمّم وفق مصالح ضيقة. من هنا يبدو التحيز البنيوي كامنًا فيما لا يُقال بقدر ما هو ظاهر فيما يُقال. فالتقارير لا تكذب فيما تذكره من تحديات فعلية كالمناخ والحروب السيبرانية والأوبئة لكنها تترك الكثير من الحقائق غير المريحة خارج إطار العدسة. وهكذا تُساهم، عن قصد أو دون قصد، في تركيز انتباه صنّاع القرار العالمي على مخاطر معيّنة وتجاهل أخرى أشد إلحاحًا بالنسبة لمليارات البشر في الجنوب العالمي. إن معالجة هذا الخلل تتطلب تغييرًا في زاوية النظر ذاتها، بحيث يصبح بناء نظام عالمي أكثر عدالة وإنصافًا هدفًا ووسيلة لتقليل المخاطر وهو منظور لا يزال غائبًا عن تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي بصيغتها الحالية.